

- رئيس الوزراء السوداني يصل إلى واشنطن للقاء مسؤولين أمريكيين
- البرلمان العراقي يوافق على استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي
- الاحتلال يوافق على مخطط لبناء حي استيطاني في الخليل

التفاصيل:

رئيس الوزراء السوداني يصل إلى واشنطن للقاء مسؤولين أمريكيين

أفاد مراسل روسيا اليوم في السودان بأن رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك، وصل إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، اليوم الأحد، على رأس وفد رفيع للقاء مسؤولين أمريكيين. وسيجري حمدوك خلال زيارته لواشنطن مباحثات مع الإدارة الأمريكية بخصوص تطوير سبل التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة. هذا وقال وزير الشؤون الدينية، نصر الدين مفرح، إنه سيرافق حمدوك في رحلته إلى الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن الزيارة التي وصفها بالمهمة، جاءت إثر دعوة أمريكية. وأفاد بأنه وإلى جانب الطابع الرسمي لمناقشة الأجندة السودانية الأمريكية، سيكون هناك لقاء خاص بالجالية السودانية في مختلف المدن الأمريكية للاطلاع على همومهم وقضاياهم وسبل استيعابهم في برامج "بناء سودان الغد" ودورهم في دعم برامج الحكومة الانتقالية، وإسنادها بالرؤى والأفكار.

تصب زيارة حمدوك لأمريكا في إطار معالجة قضايا عجز النظام البائد عن حلها رغم أنه قدم الكثير من التنازلات على حساب الشعب السوداني الذي صبر على مدى ثلاثة عقود، فإن من أهم تلك الملفات ملف شطب اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراحية (الإرهاب)، ومما لا شك فيه أن شطب اسم السودان من هذه القائمة هو من أبرز التحديات الجسام التي تواجه الحكومة السودانية الانتقالية الموالي رئيس وزرائها لإنجلترا. لكن حتى لو أزلت أمريكا السودان من قائمة الدول التي تمول الإرهاب فلن يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد لأنه لا يكون الاستقرار السياسي والاقتصادي في أي بلد ما دام فيه صراع دولي سلاحه أدواته المحلية، ثم وهو الأهم أقصى الإسلام عن الحكم في السودان وتُرك النظام الاقتصادي في الإسلام الذي شرعه الله وطبّق النظام الوضعي الفاسد، فكيف إذن يكون استقرار اقتصادي؟! بل الذي يكون هو ضنك العيش، وصدق الله العزيز الحكيم في آياته المحكمات: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾.

البرلمان العراقي يوافق على استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي

وافق البرلمان العراقي، اليوم الأحد، على استقالة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي. وجرى قبول استقالته "استناداً إلى المادة 75 من الدستور"، فيما أكد رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، أنه "ستتم مخاطبة رئيس الجمهورية لتسمية رئيس وزراء جديد حسب المادة 76 من الدستور". ووفقاً للمادة 76 من الدستور، فإن أمام رئيس الجمهورية 15 يوماً لتكليف مرشح جديد من الكتلة النيابية الكبرى لمنصب رئيس الوزراء، ويتولى الأخير اختيار التشكيلة الحكومية خلال مدة أقصاها 30 يوماً لعرضها على البرلمان. يذكر أن مجلس النواب العراقي عقد جلسة استثنائية ظهر اليوم لمناقشة استقالة رئيس

مجلس الوزراء، إلى جانب مناقشة الأحداث الدموية الأخيرة في محافظتي ذي قار والنجف وبعض المحافظات الأخرى.

استقالة رئيس وزراء العراق وقبول البرلمان لها إنما هو فقط لامتصاص غضب الناس، فأمريكا تغير الوجوه في البلاد التي تعمل فيها أو عميلة لها إذا لم يستطع الحكام الخونة والعملاء لها قمع الحركة الشعبية كما حصل في السودان ومصر وغيرهما من البلاد. والحق أن أشباه الحكام في العراق حولوا بلدا غنيا بكل الموارد إلى مشاريع للبيع والاتجار حتى أنهكوا اقتصاده، فعجزوا عن توفير الحياة الكريمة لأهله الذين باتوا من الحيرة ﴿طَرَائِقَ قَدَدًا﴾؛ بين منتحر، أو لاجئ إلى ديار الكفر معرض نفسه أو أهله للمجهول، أو منتظم في عمل حر لا يكاد يسد الحاجات الأساسية. وليس هذا حال العراق فحسب، بل هو عينه حال جميع المسلمين في بلادهم، بعد تسلط الكفار وفرض نظامهم الديمقراطي العفن على أيدي أذنابهم من الروبيضات الذين فُرضوا على الأمة، ومكنوا أسيادهم من رقاب المسلمين ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾.

الاحتلال يوافق على مخطط لبناء حي استيطاني في الخليل

قالت القناة 13 في كيان يهود، إن وزير الحرب نفتالي بينت وافق على البدء في التخطيط لبناء حي استيطاني جديد في مجمع سوق الجملة في الخليل. وسوق الجملة (الحسبة)، هو سوق خضار أغلقه كيان يهود أمام الفلسطينيين عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي التي نفذها المستوطن باروخ غولدشتاين بتاريخ 25 شباط/فبراير 1994، وأسفرت عن استشهاد 29 مصليا فلسطينيا وإصابة 125 على الأقل. ومن شأن التجمع الجديد أن يخلق تواسلا مباشرا بين المسجد الإبراهيمي، وحي أبراهام أفينو الاستيطاني وبالتالي مضاعفة عدد اليهود في المدينة، بحسب القناة. وأضافت: "سيتم هدم مباني السوق وسيتم بناء متاجر جديدة في مكانها". والمستوطنات هي واحدة من أكثر القضايا الساخنة في الصراع الاحتلالي الفلسطيني المستمر منذ عقود. ويرى معظم المجتمع الدولي أن المستوطنات غير قانونية، وهي وجهة نظر لطالما عارضها كيان يهود.

ما دام حكام المسلمين صامتين على جرائم كيان يهود فإن هذا الكيان الخسيس سوف يستمر في زيادة جرائمه يوما بعد يوم، فحكام المسلمين يواجهون هذه الجرائم بالإدانة مع أنهم قادرون على هزيمة هذا الكيان لأنهم يقودون جيوشا ضخمة. لن تُبرئ الذمة تجاه القدس والمسجد الأقصى، الإدانة أو الرسائل الشديدة اللهجة التي يرسلها حكام المسلمين لكيان يهود الغاصب ولا مناقشة المجتمع الدولي الذي أوجد كيان يهود ويمده بأسباب القوة والبقاء، بل إن ما يمكن له أن يبرئ الذمة ولو جزئيا هو الدعوة للتعبيئة العامة وحشد المجاهدين من كل بقاع الدنيا وإعلان عودة حالة الحرب مع كيان يهود وإعلان (الجهاد) الحرب الفعلية على كيان يهود لتحرير المسجد الأقصى وكل فلسطين، هذا هو الرد الشرعي الواجب المطلوب ولو كلف ذلك الملايين من الشهداء، إنه الإجراء والتصرف الشرعي الواجب المنبثق عن عقيدة الأمة والمنسجم تماما مع ثقافتها والذي يلبي تطلعاتها ورغبة أبنائها في التضحية في سبيل الله ويتفق تماما مع العقيدة القتالية لأفراد وضباط وقادة الجيش لأمة الإسلام في الدفاع عن الدين وقضاياها.